أخبار الخليج

العدد (17494) - السنة الحادية والخمسون - السبت 26 شعبان 1447هـ - 14 فبراير 2026م

مسؤول سابق في هيومن رايتس ووتش يستنكر منع المنظمة إصدار تقرير حول حق العودة

عمان - (أ ف ب): قال المسؤول السابق عن الشؤون الفلسطينية والإسرائيلية في «هيومن رايتس ووتش» عمر شاكر الذي استقال مؤخرا من منصبه لوكالة فرانس برس، إن المنظمة لم تقدّم خطيا مبرّرا لحجب تقرير اعتبر أن حرمان إسرائيل اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة «جريمة ضد الإنسانية».

ويُعد «حق العودة» من أكثر القضايا الشائكة في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، إذ يطالب اللاجئون الفلسطينيون بالعودة إلى الأراضي التي فروا منها أو أجبروا على مغادرتها عند قيام إسرائيل عام 1948.

وأعلن عمر شاكر، المدير السابق لقسم فلسطين وإسرائيل في المنظمة، مطلع فبراير الجاري استقالته مع زميلته ميلينا أنصاري بعد قرار اتخذه المدير التنفيذي بسحب تقرير حول «حق العودة» قبيل نشره الذي كان مقررا في ديسمبر الماضي.

وقال شاكر لوكالة فرانس برس في عمّان إن «التقرير يخلص إلى أن سياسة السلطات الإسرائيلية طويلة الأمد المتمثلة في حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة، وهو حق أساسي راسخ في القانون، قد تسببت في أضرار جسيمة وترقى إلى جريمة ضد الإنسانية». وأضاف أن «الأضرار تشمل معاناة ممتدة عبر الأجيال ناجمة عن اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم وانقطاعهم عن روابطهم العائلية والمجتمعية الأوسع».

ووفقا للأمم المتحدة، تشمل الجرائم ضد الإنسانية «القتل أو الإبادة أو التعذيب أو الاضطهاد أو التهجير القسري»، وغيرها من الأفعال التي ترتكب حتى في وقت السلم «في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد سكان مدنيين».

وأوضح شاكر أن المنظمة «لم تقدم حتى تاريخ اليوم خطيا أي سبب يبرر قرار سحب التقرير»، مشيرا إلى أن المنظمة كانت قد «أشارت في حينه إلى مخاوف لدى مسؤولين كبار». وأشار إلى أن المنظمة قالت بعد تسليط الضوء إعلاميا على القضية إن التقرير «أوقف مؤقتا لإتاحة مزيد من الوقت لإجراء تحليل قانوني وواقعي إضافي».

وقال شاكر «تم تقديم عدة أمور خطيا، بينها اقتراحات لتحسين التقرير وأسباب لوقفه مؤقتا، لكنّ أيا منها لا يفسر القرار الأولي بسحبه ولا استمرار رفض نشره على أسس مبدئية واضحة». وأشار إلى عدم إثارة أي مخاوف خلال عملية مراجعة التقرير، أما المشاورات حول قرار حجبه فجرت «من دون شفافية ومن دون توثيق خطي».

وعند تواصل وكالة فرانس برس مع «هيومن رايتس ووتش» للتعليق على القضية، ردت المنظمة ببيان أصدرته لدى استقالة شاكر، قالت فيه إن التقرير «أثار قضايا معقدة وذات تبعات كبيرة».

وأضافت أنها خلصت «في إطار عملية المراجعة التي أجريناها، إلى أن بعض جوانب البحث والأساس الوقائعي لاستنتاجاتنا القانونية تحتاج إلى تعزيز لتفي بالمعايير العالية المعتمدة في هيومن رايتس ووتش».

وأكدت «لهذا السبب، تم تعليق نشر التقرير ريثما نستكمل مزيدا من التحليل والأبحاث. وهذه العملية ما زالت جارية».

وشهدت «النكبة» فرار أو تهجير حوالي 760 ألف فلسطيني خلال قيام دولة إسرائيل عام 1948.

ووفقا للأمم المتحدة، يقدّر عدد اللاجئين الفلسطينيين اليوم بحوالي ستة ملايين شخص يعيشون مع أبنائهم وأحفادهم في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا.

ومازال اللاجئون الفلسطينيون متمسكين بمطلب العودة إلى القرى والمدن التي غادروها هم أو ذووهم، والتي تقع اليوم داخل حدود إسرائيل.

وتعارض إسرائيل بشدة هذا المطلب.

واستقال شاكر وزميلته الباحثة ميلينا أنصاري اللذان كانا يشكلان كامل فريق «هيومن رايتس ووتش» المعني بفلسطين وإسرائيل بعد تعليق نشر التقرير الذي قال شاكر إن هناك عوامل عدة أسهمت في قرار حجبه.

○ المسؤول السابق في «هيومن رايتس ووتش» عمر شاكر يتحدث خلال المقابلة. (أ ف ب)

وأوضح أن «المسألة الأساسية كانت قلق المنظمة وقيادتها الجديدة من أن يُنظر إلى التقرير على أنه دعوة إلى إلغاء الطابع اليهودي لدولة إسرائيل».

وأضاف أن «العديد من كبار المسؤولين ذكروا هذا الأمر كتابة، وبدا المدير التنفيذي قلقا للغاية تجاه مخاوف هؤلاء المسؤولين».

وأكد شاكر أنه «في المحصلة، الأمر لا علاقة له بالقانون ولا بالحقائق، بل كان قرارا مدفوعا باعتبارات تتعلق بردود الفعل تجاه المنظمة بعد صدور التقرير».

الكرملين يعلن عقد محادثات الأسبوع المقبل بشأن الحرب في أوكرانيا

موسكو - (أ ف ب): أعلن المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف أمس الجمعة أنّ مفاوضات جديدة مع أوكرانيا ستعقد «الأسبوع المقبل»، وذلك بينما يدخل النزاع بين البلدين عامه الخامس. وردا على سؤال عمّا إذا كانت المحادثات المقبلة ستُعقد في ميامي أو في أبوظبي، قال بيسكوف في مؤتمر صحفي: «هناك اتفاق على أن يتم ذلك الأسبوع المقبل، سنبلّغكم بالمكان والتواريخ». والأربعاء، أكد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أنّ واشنطن اقترحت تنظيم جولة ثالثة من المحادثات المباشرة بين كييف وموسكو، في ميامي الأسبوع المقبل، وذلك بعد لقاءين عُقدا هذه السنة في أبوظبي.

وأشار إلى أنّ كييف وافقت «فورا» على تنظيم هذا الاجتماع في فلوريدا، مضيفا: «ليس من المهم إجراء اللقاء في ميامي أو أبوظبي. المهم أن تكون هناك نتائج». وعقد الروس والأوكرانيون والأمريكيون جولتين من المفاوضات في أبوظبي في الأسابيع الأخيرة بشأن وقف الحرب في أوكرانيا، في وقت تستمر عمليات القصف الروسية المميتة التي تلحق أضرارا بالغة بشبكة الطاقة الأوكرانية. وأعلنت خدمات الطوارئ وسلطات محلية في أوكرانيا أمس الجمعة عن مقتل ستة أشخاص، بينهم ثلاثة أشقاء، في هجمات روسية ليلية على شرق وجنوب البلاد. والسبت الماضي، أكّد زيلينسكي أن الولايات المتحدة تريد أن ينتهي النزاع الأكثر دموية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، «بحلول بداية الصيف، في يونيو».

ميرتس بحث مع ماكرون في الردع النووي الأوروبي

ميونيخ - (أ ف ب): أعلن المستشار الألماني فريدريش ميرتس أمس الجمعة أنه أجرى «مداولات سرية» مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن الردع النووي الأوروبي، منبّها إلى احتمال ظهور تباينات في مستويات الحماية بين الدول الأوروبية. وفرنسا هي العضو الوحيد في الاتحاد الأوروبي، والدولة الأوروبية الوحيدة إلى جانب المملكة المتحدة، التي تمتلك أسلحة نووية. أما باقي الدول، فتتمتع بالحماية بموجب الردع الأمريكي في إطار حلف شمال الأطلسي (ناتو). ومن المقرر أن يُلقي ماكرون خطابا مهما ونادرا أواخر فبراير لتحديث العقيدة النووية الفرنسية، في وقت تدعو أصوات عدة في أوروبا الى النظر في مقاربات جديدة لحماية القارة.وشدّد المستشار الألماني على ضرورة ألا تؤدي هذه المقاربات الجديدة إلى تفاوت في الحماية النووية بين الأوروبيين. وأكد أن أي ردع نووي أوروبي يجب أن «يبقى ضمن إطار مشاركتنا النووية في الناتو. ولن نسمح بظهور مناطق أمنية مختلفة في أوروبا». وتطالب الولايات المتحدة في عهد دونالد ترامب، دول القارة بتحمّل مسؤولية أكبر في المجال الدفاعي، بعدما تحمّلت واشنطن العبء الأكبر في هذا المجال على مدى عقود.

الأمم المتحدة تدافع عن خبيرة معنية بحقوق الفلسطينيين بعد انتقادات

جنيف - (رويترز): قالت المتحدثة باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مارتا أورتادو أمس: إنها تشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات التي تستهدف خبراء الأمم المتحدة المستقلين، بعد أن انتقدت عدة حكومات أوروبية فرانشيسكا ألبانيزي المكلفة بإعداد تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وطالبت باستقالتها. يأتي ذلك في أعقاب انتقادات من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا الأسبوع الماضي لما تردد أنه انتقاد صدر عن ألبانيزي لإسرائيل. وتنفي المسؤولة أنها أدلت بهذه التصريحات.

وردا على سؤال عن انتقادات الحكومات الأوروبية، قالت أورتادو في مؤتمر صحفي في جنيف: «نشعر بقلق بالغ. نحن قلقون من أن مسؤولي الأمم المتحدة وخبراءها المستقلين ومسؤوليها القضائيين يتعرضون بشكل متزايد لهجمات وتهديدات ومعلومات مضللة تصرف الانتباه عن قضايا حقوق الإنسان الخطيرة».

ويكلف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي يتخذ من جنيف مقرا، خبراء من المنظمة الدولية برصد وتوثيق أزمات بعينها تتعلق بحقوق الإنسان، لكنهم مستقلون عن الأمم المتحدة نفسها. وأمس، ذكر وزير الخارجية التشيكي على منصة إكس أنها وصفت إسرائيل بأنها «عدو للإنسانية»، وطالب باستقالتها.

ولم يصف نص تصريحات ألبانيزي التي أدلت بها في الدوحة في السابع من فبراير، والذي اطلعت عليه رويترز، إسرائيل بهذه الطريقة، لكنها انتقدت إسرائيل مرارا في الماضي بسبب حرب غزة. وقال وزير الخارجية الألماني يوهان فاديفول الخميس: إن موقف ألبانيزي «ضعيف». واتهمها وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو بالإدلاء بتصريحات «مشينة ومستهجنة» ضد إسرائيل.

وقالت ألبانيزي على منصة إكس ليلا: «تتهمني ثلاث حكومات أوروبية، بناء على تصريحات لم أدل بها قط، بشراسة وإصرار لم تستخدمهما قط ضد من ذبحوا أكثر من 20 ألف طفل خلال 858 يوما».

○ المقررة الأممية فرانشيسكا ألبانيزي. (أ ف ب)

واستندت ألبانيزي في تصريحاتها إلى أرقام وزارة الصحة الفلسطينية التي أفادت بأن إجمالي عدد الشهداء في حرب غزة تجاوز 72 ألفا. وفرضت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عقوبات على ألبانيزي، وهي محامية إيطالية، بعد أن وجهت رسائل إلى شركات أمريكية تتهمها فيها بأنها أسهمت في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة والضفة الغربية.

ومن المقرر أن تلقي ألبانيزي، التي تنتهي ولايتها في عام 2028، كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف الشهر المقبل حول حقوق الفلسطينيين.

ولا يوجد سابقة لعزل مقرر خاص خلال فترة ولايته، لكن دبلوماسيين قالوا إن: دولا في المجلس، الذي يبلغ عدد أعضائه 47، يمكن نظريا تقديم اقتراح بهذا الشأن.

وأضاف الدبلوماسيون أن الدعم القوي لحقوق الفلسطينيين داخل المجلس يعني أن من المستبعد تمرير هذا الاقتراح.

○ إحدى عمليات نقل معتقلي تنظيم داعش من سوريا إلى العراق. (رويترز)

الجيش الأمريكي: إكمال مهمة نقل معتقلي تنظيم داعش من سوريا للعراق

(رويترز): قالت القيادة المركزية الأمريكية أمس: إن القوات الأمريكية أنجزت مهمتها في سوريا لنقل معتقلين من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى العراق.

وأضافت القيادة المركزية في بيان: «بدأت مهمة النقل التي استمرت 23 يوما في 21 يناير، وأسفرت عن نجاح القوات الأمريكية في نقل أكثر من 5700 مقاتل بالغ من تنظيم الدولة الإسلامية من مراكز الاحتجاز في سوريا إلى الحجز بالعراق».

وبدأت عملية النقل عقب هجوم خاطف نفذته قوات الحكومة السورية في شمال شرق البلاد ضد قوات سوريا الديمقراطية بقيادة الأكراد، وهي حليفة للولايات المتحدة اضطلعت بمهمة حراسة منشآت احتجاز لمعتقلي تنظيم داعش على مدى سنوات.

وفي 29 يناير، توسطت الولايات المتحدة في اتفاق لوقف إطلاق النار ينص على دمج المقاتلين الأكراد تدريجيا في مؤسسات الدولة المركزية.

وذكر الميجر جنرال كيفن لامبرت، وهو من قيادات القيادة المركزية الأمريكية: «التطبيق الناجح والمنظم والآمن لعملية النقل سيساعد في منع عودة تنظيم الدولة الإسلامية إلى الظهور في سوريا».

وقال وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين لرويترز في مقابلة على هامش مؤتمر ميونيخ للأمن: إن المحادثات بدأت مع «عدد من الدول العربية والإسلامية» لاستعادة مواطنيها.

وأضاف: ان بغداد ستحتاج إلى مساعدات مالية إضافية للتعامل مع هذا التدفق.

وفي مقابلة مع رويترز على هامش مؤتمر ميونيخ للأمن، قال وزير الخارجية العراقي فؤاد: إن بغداد ستحتاج إلى مساعدات مالية إضافية للتعامل مع هذا التدفق، وحذر من تصاعد نشاط التنظيم المتشدد على الجانب الآخر من الحدود في سوريا في الآونة الأخيرة.

وأشار حسين أيضا إلى بدء محادثات مع بعض الدول العربية والإسلامية لتستعيد مواطنيها من بين هؤلاء المحتجزين، لكن دولا أوروبية لا تزال مترددة لأن أنظمتها القانونية قد تسمح للمقاتلين بالخروج من السجن مبكرا.

وأضاف: «بدأنا أيضا في التحدث مع بعض الدول لتزويدنا بدعم مالي، لأن بقاء آلاف الإرهابيين في العراق لفترة طويلة، أعني من الناحية الأمنية، سيكون بالغ الخطورة، ما يستلزم دعما من عدة دول».

وحذر حسين مما قال إنه تزايد ظهر في الآونة الأخيرة في أنشطة تنظيم داعش في سوريا.

وقال: «بالنسبة الى أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، نحن قلقون بالفعل لأنهم على الجانب الآخر مباشرة من الحدود وأصبحوا نشطين جدا في الآونة الأخيرة».

وتابع قائلا: «أعتقد أن الأمر مرتبط بالصراع الذي وقع مؤخرا بين قوات سوريا الديمقراطية والإدارة السورية أو الجيش السوري. في نفس الوقت، هناك كثيرون يعتنقون تلك الأيديولوجية داخل سوريا».

محكمة: حظر بريطانيا لحركة (فلسطين أكشن) باعتبارها إرهابية غير قانوني

لندن - (رويترز): قضت المحكمة العليا في لندن أمس الجمعة بعدم قانونية قرار الحكومة البريطانية بحظر حركة (فلسطين أكشن) المؤيدة للفلسطينيين واعتبارها منظمة إرهابية وتم حظر (فلسطين أكشن) في يوليو بعد أن كثفت استهدافها لشركات دفاع في بريطانيا مرتبطة بإسرائيل عبر «عمل مباشر»، غالبا ما كان يتضمن إغلاق المداخل أو رش الطلاء الأحمر.

وقالت بريطانيا إن تصعيد الحركة لأفعالها يصل إلى مستوى الإرهاب، مستشهدة بمداهمة عام 2024 لمصنع تابع لشركة أنظمة إلبيط، أكبر شركة دفاعية في إسرائيل، حيث ذكر ممثلو الادعاء أن النشطاء تسببوا في خسائر تقدر بنحو مليون جنيه إسترليني (1.4 مليون دولار)، وأن شرطيا تعرض للضرب بمطرقة ثقيلة.

تم حظر فلسطين أكشن بعد فترة وجيزة من اقتحام قاعدة «برايز نورتون» الجوية التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني في يونيو، حيث ألحق النشطاء أضرارا بطائرتين، وهو عمل وصفه رئيس الوزراء كير ستارمر بأنه «مخز». ودفع محامو هدى عموري، التي شاركت في تأسيس فلسطين أكشن عام 2020، خلال جلسة استماع عقدت العام الماضي بأن هذا الإجراء يعد تقييدا استباديا لحق التظاهر.

وقالت القاضية فيكتوريا شارب إن فلسطين أكشن «تروج لقضيتها السياسية من خلال الجريمة والتحريض عليها»، لكن المحكمة العليا قضت بأن الحظر تدخل غير متناسب مع الحق في حرية التعبير والتجمع، لكن الحظر لم يتم إلغاؤه لحين عقد جلسة استماع أخرى للبت فيما إذا كان يجب أن يظل ساريا في انتظار الاستئناف. وقالت وزيرة الداخلية شابانا محمود في بيان «أعتزم الطعن على هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف».

وضع الحظر فلسطين أكشن في مصاف تنظيمي الدولة الإسلامية والقاعدة، وأصبح الانضمام إليها جريمة تعرض صاحبها للسجن مدة أقصاها 14 عاما. ومنذ ذلك الحين، ألقي القبض على أكثر من ألفي شخص بسبب رفعهم لافتات تدعم الحركة، رغم أن الحكم الذي صدر اليوم ربما يفضي إلى إسقاط أي تهم جنائية. وقالت شرطة لندن بعد صدور الحكم إنها ستركز على جمع الأدلة التي تثبت دعم الأشخاص لحركة فلسطين أكشن بدلا من الاعتقالات. ودعت منظمات معنية بالدفاع عن الحريات المدنية، من بينها منظمة العفو الدولية، إلى إلغاء الحظر، وقالت الروائية الأيرلندية سالي روني إن هذا الحظر قد يؤدي حتى إلى سحب كتبها من الأسواق بسبب دعمها العلني لفلسطين أكشن. وقالت الحكومة البريطانية إن الحظر لم يمنع سوى تقديم الدعم للحركة، ولم يمنع الناس من تنظيم مظاهرات مؤيدة للقضية الفلسطينية. لكن المحكمة العليا قالت إنه ربما يدفع المتظاهرين المؤيدين للفلسطينيين إلى «ممارسة ضبط النفس في هتافاتهم وأفعالهم». وصدر الحكم بعد أسبوعين من تبرئة ستة أشخاص من تهمة السطو المشدد، كانت قد وجهت إليهم اتهامات على خلفية مداهمة شركة أنظمة إلبيط عام 2024. وقال ممثلو الادعاء إنهم سيسعون إلى إعادة المحاكمة بشأن التهم التي لم يتوصل المحلفون إلى حكم بشأنها، بما في ذلك تهم الاعتداء على شرطي.

○ مؤيدون للفلسطينيين يتظاهرون خارج المحكمة العليا في لندن. (رويترز)